٨٥١,٦ مليار ريال الإيرادات العامة للدولة في النصف الأول من العام ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

كشفت وزارة المالية بأن حصيلة الإيرادات للفترة (يناير – يونيو ٢٠١١م) بلغت (٨٥١,٦) مليار ريال مقارنة بتقديرات الموازنة لنفس الفترة (٧٥٩,٨) مليار ريال، بزيادة قدرها (٩١,٨) مليار ريال، وبنسبة ١٢,١٪ من إجمالي الإيرادات المقدرة، وتتركز الزيادة في باب (إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات) بمبلغ (٢١٣,٤) مليار ريال بسبب زيادة الموارد النفطية بمقدار (٢٤٧,٩) مليار ريال وبنسبة ٧١,٣٪ من إجمالي التقديرات بسبب ارتفاع متوسط أسعار النفط في السوق الدولية عن تقديرات الموازنة، حيث بلغت الإيرادات النفطية الفعلية الأولية المحصلة للفترة (يناير –يونيو ٢٠١١ م) مبلغ (٥٩٥,٩) مليار ريال،بينما التقديرات لنفس الفترة (٣٤٨,٠) مليار ريال.

وفي المقابل انخفضت الموارد في الباب الأول (الإيرادات الضريبية) بمبلغ (٥٩,٥) مليار ريال وباب (المنح) بمبلغ (٤٢,٦) مليار ريال وباب (التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم) بمبلغ (١٩,٤) مليار ريال.

١٨٨,٤ مليار ريال استثمارات البنوك الإسلامية في يونيو ٢٠١١م

■ ،،خاص / الثورة

بلغ إجمالي استثمارات البنوك الإسلامية في يونيو٢٠١١م نحو ١٨٨ مليارا و٤٦٤ مليون ريال مقارنة مع ٢٠٣ مليارات و٩٨٣ مليون ريال في يونيو ٢٠١٠م .

وذكرت بيانات إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي اليمني أن استثمارات البنوك الإسلامية تراجعت في النصف الأول من العام الجاري بنحو ١٥ مليارا و٥١٩ مليون ريال وبنسبة انخفاض تقدر ب ٧,٦٪ .

وتتوزع استثمارات البنوك الإسلامية على عدد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية ، حيث بلغت استثماراتها في قطاع الصناعة ٣٥ مليارا و٨٢٨ مليون ريال مقابل ٣٧ مليارا و٥٩٠ مليون ريال.

كما بلغت استثماراتها في قطاع البناء والتشييد ١٨ مليارا و٣٩٨ مليون ريال مقابل ٢٢ مليارا و٨٢٧ مليون ريال، بينما لم تتجاوز استثماراتها في قطاعي الزراعة والأسماك ٢,٢ مليار ريال خلال نفس الفترة .

وبحسب البيانات فقد بلغت التمويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لتمويل التجارة في السلع المصنعة ٩٤ مليارا و٨٨٨ مليون ريال مقارنة مع ١٠٣ مليارات و١١مليون ريال ، وتمويل الواردات ب ٣١ مليارا و٧٢٣ مليون ريال مقابل ٣١ مليارا و٦١٨ مليون ريال .بالإضافة إلى تمويلات أخرى ب ٥ مليارات و٤٠٦ ملايين ريال .

دراسة تؤكد أهمية وضع خطة تمويلية للمشروعات المنتجة في كافة القطاعات الواعدة

■ ،،كتب/محمد راجح

أكدت دراسة حديثة أهمية وضع خطة تمويلية للمشروعات المنتجة في كافة القطاعات الواعدة والمنتجة.

ويرى خبراء اقتصاد في هذا الصدد ضرورة قيام البنوك العاملة في اليمن بدورها في تمويل المشروعات المنتجة في كافة القطاعات الواعدة في البلاد، وضخ استثمارات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي والسمكي.

وطبقاً للدراسة فإن هناك أهمية لإقامة مناطق حرة بين اليمن ودول الجوار، لأن إقامة مثل هذه المشاريع تعمل على تنشيط دور الائتمان المصرفي ودفع البنوك إلى المساهمة بشكل فاعل في تنمية الصادرات اليمنية.

ويلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً واستراتيجياً في التجارة الخارجية، خاصة في مجال الصادرات والواردات، باعتباره ركيزة أساسية للعملية التنموية في أي بلد، إلى جانب العلاقة القوية بين نمو القطاع المالي والمصرفي، من ناحية، وبين نمو القطاعات الاقتصادية والتنموية، من ناحية أخرى.

وترى الدراسة أن دور البنوك اليمنية في فتح الاعتمادات ومداولة مستندات التصدير، ما زال ضعيفاً، لأن معظم الصادرات الوطنية تتم خارج نطاق البنوك، مشدداً على أهمية النهوض بدور البنوك في اليمن وتهيئة البيئة المناسبة لعملها من خلال تحديث منظومة القوانين الحالية المعمول بها في القانون التجاري، وسن مجموعة قوانين وتشريعات جديدة ملائمة، بالإضافة إلى التسريع في حسم وحل قضايا البنوك المنظورة في المحاكم التجارية منذ فترات طويلة، إلى جانب تفعيل دور القضاء من خلال إنشاء محاكم تجارية متخصصة في كافة المحافظات.

وتشدد على ضرورة قيام الحكومة بإنشاء سوق للأوراق المالية، مع سن القوانين المتعلقة بها، والأهم تبنيها قيام شركات مساهمة عامة في مجال القطاعات الإنتاجية، داعياً إلى قيام البنك المركزي بالإسراع في إنشاء الشبكة الموحدة للبنوك في مجال العمليات المصرفية.

وبحسب الدراسة فإن اليمن بحاجة إلى هيئة متخصصة بتنمية الصادرات وتشجيع إنشاء مؤسسات تسويقية للبحث عن أسواق خارجية، مع دراسة متطلبات وأنماط المستهلكين، ومساعدة هيئة تنمية الصادرات في توجيه المستثمر المحلي والأجنبي، وتوفير كافة المعلومات ومتطلبات الأسواق الخارجية.

وتشير الدراسة إلى أن ضعف الصادرات غير النفطية في اليمن يرجع إلى أسباب متعددة، أهمها عدم وجود استثمارات كبيرة في مجال الإنتاج الزراعي والسمكي، وعدم وجود مؤسسات تسويقية فعالة في البلاد، مؤكدة على جهل المصدرين بدور البنوك في هذا المجال، خاصة في الصادرات الزراعية والمنتجات البحرية، حيث يتم التعامل مع معظم الصادرات بصفة فردية ومباشرة خارج إطار البنوك.

ومن أسباب ضعف الصادرات تذكر الدراسة عدم وجود تسهيلات وسعة تخزينية متخصصة في البلاد وفي المنافذ التصديرية، الأمر الذي يدفع بالمصدر إلى العمل الفردي والتصدير غير المنظم، مشددة على دور الائتمان المصرفي في الصادرات وتنميتها، باعتبار القطاع المصرفي من القطاعات المؤثرة في إدارة عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث يتمثل دور الائتمان في خلق النقود من خلال امتصاص مدخرات المودعين الموجبة ومنحها كقروض للمستثمرين في كافة القطاعات الاقتصادية.

الاستفادة من بذرة القطن في ورشة عمل بعدن

■ ،، عدن/سبأ

عقدت أمس بعدن ورشة عمل حول الاستفادة من بذرة القطن واستخراجها كمادة لزيوت الطبخ نظمتها وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بمشاركة ٣٧ من مزارعي القطن بمحافظات عدن ولحج وابين وحضرموت والحديدة.

وتلقى المشاركون في الورشة معارف علمية تتعلق بالطرق المتبعة للاستفادة من بذرة القطن البرعم وإدخالها في الصناعات الغذائية لما لها من فوائد غذائية لصحة الإنسان عند إعداد الطبخ باعتبارها غير مسببة للأمراض بعد أن أجريت لها الفحوصات المخبرية التي أجريت عليها في اوروبا والتي أثبتت الجدوى الاقتصادية لاستغلال هذه البذرة في صناعات الزيوت.

وأوصت الورشة المزارعين بالحفاظ على تلك البذور لأهميتها الاقتصادية وجودتها الطبيعية كمادة لزيوت الطبخ.

وخلال الورشة أكد المنسق الفني للورشة عدنان لطف العامري ان كمية تجارية من بذور القطن اليمني أجريت عليها الفحوصات واحتلت القائمة المتقدمة اقتصاديا مع بلدان السودان ومصر والصين وكوريا الجنوبية وروسيا وايطاليا .. مشيرا إلى أن الشركات الأوروبية منها الشركة الأسبانية ايديا فاركور والايطالية نوراسوما ابدت استعدادها لتسويق هذه البذور اليمنية وبكمية تصل إلى ألف طن وبقيمة ٢٥ مليون ريال نهاية شهر سبتمبر الجاري وان الكمية جاهزة للتصدير.

تخلل الورشة عرض فيلم علمي يبين طرق تحضير هذه البذور ودخولها الوحدات الإنتاجية وتحويلها إلى مادة سائلة وتعبئتها بمواصفات ومقاييس عالمية.

خبراء: إصلاح وتطوير نظام القضاء التجاري ضرورة ملحة لتحسين بيئة الأعمال

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء ومختصون إلى تنفيذ خطة تطويرية متكاملة لإصلاح نظام القضاء التجاري وإحداث نقلة نوعية في المحاكم المختصة في القضايا التجارية والاستثمارية لإيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال.

مؤكدين أن إصلاح وتطوير نظام القضاء التجاري ضرورة ملحة لتحسين بيئة أداء الأعمال وخلق مناخ آمن وجاذب للأعمال الاستثمار. وتهدف الخطة إلى إعطاء دفعة قوية للجهود الرامية إلى خلق بيئة استثمارية آمنة وملائمة للاستثمارات المحلية والأجنبية وإزالة كافة العوائق التي تواجهها.

وتتطلب العملية الإصلاحية والتطويرية في هذا الخصوص رفع مستوى الإنجاز في القضايا المنظورة أمام المحاكم التجارية والاستئنافية إلى ما نسبته (٦٥٪) مع نهاية العام الجاري وتحقيق متوسط نمو يبلغ (١٠٪) سنوياً في تنفيذ الأحكام النهائية، وزيادة تأهيل الكادر القضائي بنسبة (٣ و٦٪) سنوياً.

وطبقاً لمصادر مختصة بالقضاء التجاري فإن القضاء التجاري شهد تطوراً سريعاً خلال الآونة الأخيرة من حيث الكادر ونسبة البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم التجارية، حيث تم إنجاز ما نسبته (٨٠٪) من القضايا الواردة إلى المحاكم الابتدائية خلال العام الحالي، و(٧٠٪) في المحاكم الاستئنافية.

وتشير إلى حاجة هذا القطاع لوضع معايير جديدة في هذا الخصوص يتم تطبيقها في أمانة العاصمة، و تعميمها على بقية المحافظات، وكذا إدخال نظام تصنيف القضايا التجارية في المحاكم المختصة في هذا الجانب من حيث الموضوع وكثافة القضايا ونوعها، لتسهيل العمل للجان التفتيش القضائية في إعداد خطط تطويرية للقضاء التجاري بعد معرفة زيادة القضايا التجارية ونوعيتها.

ويؤكد خبراء اقتصاد أن البيئة الاستثمارية في اليمن – على الرغم من الجهود الحكومية لخلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمارات – ما زالت بحاجة ملحة إلى تنقيتها من الشوائب التي تعترضها ومن العوائق التي تواجهها، وأهمها القضاء التجاري الذي ما زال ضعيفاً ولا يؤدي دوره بالشكل المطلوب لمواكبة هذه الجهود الحكومية لخلق بيئة مواتية للأعمال والاستثمار، مشددين على أن بيئة الأعمال في اليمن لا تزال تعاني من العديد من التحديات، أهمها محدودية عدد القضاة العاملين في المحاكم، وتراكم عدد القضايا المنظورة أمامها، وتأخر عملية الفصل فيها.

ولفت الخبراء إلى أهمية الجهود الرامية إلى إصلاح نظام القضاء التجاري لإحداث تطور ملموس في جوانب اقتصادية هامة للنهوض بأداء القطاع المالي والمصرفي.

واستناداً لخبراء في الجانب المصرفي، فإن تفعيل دور البنوك في مجال تنمية نشاط قطاع الصادرات الوطنية وزيادة وتوسيع المصادر التمويلية، يتطلب تفعيل دور القضاء التجاري من خلال إنشاء محاكم تجارية متخصصة في كافة المحافظات، وتزويدها بالعدد الكافي من القضاة والكوادر المؤهلة، وتحديث منظومة القوانين الحالية المعمول بها في القانون التجاري، وسن مجموعة قوانين وتشريعات جديدة ملائمة، بالإضافة إلى التشريع في حسم وحل قضايا البنوك المنظورة في المحاكم التجارية منذ فترات طويلة.

تقرير حكومي يشدد على تعزيز الرقابة على المشاريع الممولة خارجيا

■ ،،خاص/الثورة

شدد تقرير حكومي على تعزيز الممارسات الرقابية على المشاريع الممولة من قروض ومساعدات المانحين بهدف تعظيم الاستفادة منها من ناحية ،وتعزيز علاقات التعاون مع المانحين القائمة على مبادئ الشفافية والمصداقية. وتعزيز التواصل والتنسيق مع شركاء التنمية وتبني آليات حوار منتظمة حول دعم جهود اليمن في الإصلاحات الوطنية والتغلب على التحديات التنموية وزيادة تدفق المساعدات والمنح.

وأشار إلى أهمية توسيع وتطوير جوانب التعاون الإنمائي مع شركاء التنمية باعتباره إطاراً مهماً يجسد مفهوم الشراكة التنموية ويحقق المسؤولية المشتركة محلياً ودولياً في النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر وتحقيق التنمية البشرية.

وتسعى الخطة الخمسية الرابعة إلى العمل على تعظيم الاستفادة من المسارات الآتية أهمها تعزيز وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وأصدقاء اليمن من خلال بناء خطة تمويل شاملة لحشد الموارد الخارجية وتعظيم الاستفادة منها وتوسيع قاعدة الدول المانحة لليمن ورفع الطاقة الاستيعابية الكلية والقطاعية للاقتصاد الوطني للقروض والمساعدات وتنويع آليات تنفيذ المشاريع وفق أفضل الممارسات الدولية.

كما تركز على تفعيل نظام إدارة المساعدات الخارجية، كأساس لتوجيه وتحسين استخدام المساعدات الخارجية وتطوير التنسيق لتدخلات المانحين بحسب أولويات الخطة وبناء مسار سريع لتحقيق تقدم محرز في أهداف التنمية الألفية وحشد موارد إضافية لها من شركاء التنمية الإقليميين والدوليين

وتستهدف تعزيز جوانب الشراكة مع منظمات المجتمع المدني من خلال دعم مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات والخطط التنموية وإشراكه بفعالية في بناء وتصميم المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمعات المحلية والفئات الفقيرة وإدماج منظمات المجتمع المدني في إعداد تقارير المتابعة والإنجاز الدورية والسنوية للخطة الخمسية والمشاريع التنموية وإعداد تقارير الظل بالإضافة إلى إجراء المسوحات لدراسة أثر المشاريع على المجتمع وتعزيز الوعي التنموي والسلوك الاقتصادي الرشيد للمجتمع وتنمية الشراكة بين منظمات المجتمع المدني و السلطة المحلية .

ارتفاع الأسهم الاوروبية وانخفاض اليابانية

■ ،، لندن/وكالات

تحركت الاسهم الاوروبية صعودا أمس الثلاثاء فيما سعى مستثمرون لجني الارباح عقب تراجع حاد في الجلسة السابقة.

وارتفع مؤشر يوروفرست بنسبة ٠,٥٪ الى ٩٢٠,٢٣ نقطة بعد ان نزل لمستوى ٩١٠,٠٤ نقطة.

وكانت الاسهم الاوروبية قد فتحت على انخفاض متاثرة بخفض ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني لايطاليا ولكنها عكست الاتجاه فيما بعد.

وارتفع مؤشر فاينشال تايمز البريطاني بنسبة ٠,٥٪ الى ٥٢٨٥,٨٠٤ نقطة.

إلى ذلك انخفضت الاسهم اليابانية في التعاملات المبكرة أمس الثلاثاء بعد ان خفضت مؤسسة ستاندرد اند بورز تصنيفها للديون الايطالية، مثيرة مخاوف من الآثار العالمية لاستمرار الازمة المالية والضعف الاقتصادي في منطقة اليورو.

وهبط المؤشر نيكي القياسي لاسهم الشركات اليابانية الكبرى بنسبة ١,١٪ إلى ٨٧٦٤,٢٩ نقطة في الدقائق الاولى للتعاملات ببورصة طوكيو،فيما نزل المؤشر توبكس الاوسع نطاقا ١,٠٪ الى ٧٦٠,٣٩ نقطة.